

علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية بربحية السهم بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. هادي محمد أحمد *

(تاريخ الإيداع ٢٤ / ١٢ / ٢٠٢٠ . قُبِلَ للنشر في ٢٢ / ٣ / ٢٠٢١)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر النسب المالية الخاصة بالتسهيلات الائتمانية على ربحية السهم في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار علاقة نسب التسهيلات الائتمانية المعلن عنها في التقارير المالية للمصارف إلى كل من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع وعلاقتها مع ربحية السهم وكذلك علاقة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية و ربحية السهم. وتوصلت الدراسة أن يمكن الاعتماد على النسب المالية المتعلقة بنسب التسهيلات الائتمانية والمنشورة في التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث إن علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات مع ربحية السهم مقبولة كما أن علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع مع ربحية السهم ضعيفة كما لا توجد علاقة بين نسبة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية مع ربحية السهم .

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، ربحية السهم

مدرس - حنبيه العلوم الإدارية - جامعه السام الحاصه (حنياه الردييه) - سوريا -

Email: h.m.a.foas.lat@aspu.edu.sy

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (2) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (2)
2021

The Relationship between Credit Facilities and Stock Profitability Applying to private banks operating in Syria.

Dr. Hadi Mohammad Ahmad *

(Received 24 / 12 / 2020 . Accepted 22 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

The study aimed to study the effect of the financial ratios of credit facilities on earnings per share in banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period 2012-2018, by relying on the SPSS program and Pearson correlation coefficient to test the relationship of the ratios of credit facilities declared in the financial reports of banks to each of the total assets Total deposits and their relationship with earnings per share, as well as the relationship of shareholders' equity to credit facilities and earnings per share.

The study found that it is possible to rely on the financial ratios related to the ratios of credit facilities and published in the annual financial reports of the banks listed on the Damascus Stock Exchange, as the relationship of the facilities ratio is Whereas, the relationship of the ratio of credit facilities to total assets with earnings per share is acceptable, and the relationship of the ratio of credit facilities to total deposits with earnings per share is weak, and there is no relationship between the ratio of shareholders' equity to credit facilities with earnings per share.

Key words: credit facilities, earnings per share

* Lecturer - College of Administrative Sciences - Al-Sham Private University (Lattakia Faculties) – Syria

Email:h.m.a.foas.lat@aspu.edu.sy

١. مقدمة:

تهتم المصارف بالتسهيلات الائتمانية كونها أحد مصادر التمويل وأحد أهم فرص الاستثمار المؤثرة في الحركة التجارية والصناعية، حيث تحقق المصارف أرباحاً مقبولة منها كونها تعمل على جذب الزبائن في مختلف مستوياتهم.

لذلك تشكل التسهيلات الائتمانية عنصراً مهماً في نشاط المصرف، فهي المحرك الأساسي والمشجع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث تمكن العميل من سحب ما يحتاجه من موارد مالية كلما اقتضى الأمر في الأجلين القصير والطويل. وعلى عكس القروض التي تتطلب طلباً مسبقاً وموافقة وإجراءات إدارية معينة، في التسهيلات الائتمانية لا يتطلب سوى حساب جاري للمدين دون الحاجة لأية ضمانات خاصة لأن ودائع العميل وتاريخه المصرفي الإيجابي كفيلاً بالحصول على تسهيل ائتماني ولكن يجب أن يترافق ذلك مع شروط التسديد وقيمة الفوائد المترتبة على التسديد الائتماني.

٢. مشكلة البحث:

تتوقف حرية المصارف في منح التسهيلات الائتمانية على حجم السيولة لديها لذلك لا بد من معرفة ما تشكله نسبة هذه التسهيلات إلى كل من؛ إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع. ونسبة حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات الائتمانية. وعلاقة وتأثير كل من النسب السابقة على ربحية السهم.

انطلاقاً مما سبق تأتي مشكلة البحث في السؤال التالي: هل توجد علاقة بين نسب التسهيلات الائتمانية وربحية السهم؟ ومنه تأتي الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل توجد علاقة بين نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات، وربحية

السهم.

٢- هل توجد علاقة بين نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، وربحية السهم.

٣- هل توجد علاقة بين نسبة حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات الائتمانية، وربحية

السهم.

٣. أهمية البحث:

من الناحية النظرية: يركز البحث على السياسة الائتمانية في المصارف والتي هي حجر الزاوية الذي تعتمد عليه المصارف في عملياتها وتحقيق عوائدها. مما يدفع المصارف إلى الاهتمام برغبات العملاء من خلال تلبية احتياجاتهم المالية.

من الناحية العملية: تم دراسة التسهيلات الائتمانية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية أسهمها وبالتالي الأهمية النسبية التي تشكلها بالنسبة لإجمالي موجوداتها وإجمالي ودائعها وبالتالي علاقتها مع ربحية السهم.

٤. أهداف البحث:

١. بيان أثر النسب المالية الخاصة بالتسهيلات الائتمانية على ربحية السهم.
٢. توضيح أهمية صافي التسهيلات الائتمانية بالنسبة للمصارف.
٣. التركيز على أنشطة التسهيلات الائتمانية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٤. فروض البحث:

- لا توجد علاقة بين نسب التسهيلات الائتمانية وربحية المصرف. ومنه تأتي الفروض الفرعية التالية:
١. لا توجد علاقة بين نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات، وربحية السهم.
 ٢. لا توجد علاقة بين نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، وربحية السهم.
 ٣. لا توجد علاقة بين نسبة حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات الائتمانية، وربحية السهم.

٥. منهجية وعينة البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال الاطلاع على الأدبيات المالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والتطبيق على التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة من الفترة ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٨. ولم يتم إعداد التقارير المالية للمصارف عن عام ٢٠١٩ لغاية تاريخ إعداد البحث. تم التطبيق على كافة المصارف باستثناء بنك البركة سورية وبنك الشام الإسلامي كونهما لا يمارسان نشاط التسهيلات الائتمانية رغم أن بنك سورية الدولي الإسلامي يمارس نشاط التسهيلات الائتمانية. وتم اختبار علاقة نسب التسهيلات الائتمانية على كل من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع. وصافي حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية؛ كمتغيرات مستقلة. على ربحية السهم كمتغير تابع. باستخدام برنامج SPSS.

٦. الدراسات السابقة:

تناولت ١- دراسة من (منتدى الاستراتيجيات الأردني، ٢٠١٩) التداخل والترابط بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي وأي القطاعات المقترضة أكثر مساهمة في النمو. حيث تم تطبيق برنامج SPSS على رقم التسهيلات الائتمانية للمصارف الأردنية والنتائج المحلي الإجمالي وقطاعات الإنشاءات وتسهيلات الأفراد والقطاع الصناعي وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر القطاعات أكثر مساهمة في النمو هو القطاع التجاري ثم القطاع الصناعي.

كما هدفت ٢- دراسة (ابراهيم- العمار، ٢٠١٨) إلى التعرف على مستوى سيولة المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية ومدى التوافق بين توظيف فائض السيولة وحجم التسهيلات الائتمانية. حيث توصلت الدراسة إلى وجود فائض سيولة لدى مصارف العينة يقابله نقص في توظيف مصادر الأموال وهذا يعود إلى وعي المصارف لقلق المودع والمستثمر السوري تجاه الأزمات. ولكن حجم التأثير يختلف حسب سياسة كل مصرف في منح التسهيلات الائتمانية وآلية منح الائتمان وقدرته على جذب الودائع باستمرار لخلق الائتمان

المصرفي. كذلك يؤثر حجم الديون المتعثرة على حجم الرصيد النقدي المحتفظ به لمواجهة مخاطر التعثر المالي. ومن تتبع حجم الرصيد النقدي المحتفظ به لمواجهة مخاطر التعثر المالي تبين أن أغلب المصارف في حالة انكماش في حركة القروض في عام ٢٠١١ بدليل تراجع حجم المحافظ الائتمانية ولكن منذ عام ٢٠١٣ عادت لتستأنف منح الائتمان.

كما تناولت ٣- دراسة (حزوري، ٢٠١٨) أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية وتم التطبيق على بنك بيمو السعودي الفرنسي وتوصل البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصرف.

واعتمدت ٤- دراسة (بني خالد، ٢٠١٧) على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لتمثيل المتغير التابع المتمثل بالربحية أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل فعبر عنه معدل الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية. ومن أجل إزالة أية تشوهات يمكن أن تحدث خلال عملية التحليل اعتمدت الدراسة متغير ضابط وهو لوغاريتم حجم البنك. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية في الأردن.

كما انطلقت ٥- دراسة (الموسوي، ٢٠١٦) من فرضية أن للائتمان المصرفي انعكاسات إيجابية في الارتقاء بالاستثمارات المصرفية وتحقيق الأرباح كما تهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي على الأداء الاستثماري للمصارف وتوصل الباحث إلى أن الائتمان المصرفي يؤثر على الأداء المالي ومن خلال تحليل مؤشرات الربحية ومقرنتها مع الائتمان الممنوح للمصارف عينة البحث تبين أنه بزيادة الائتمان تزداد كفاءة الأداء المالي للمصرف وتزداد الاستثمارات المالية الكفوءة.

وتناولت ٦- دراسة (الهروموشي-الشرع، ٢٠١٦) أثر مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد طبق على عشر مصارف للمدة ٢٠١٥-٢٠١٠ وبالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين إدارة مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين إدارة مخاطر العائد على الاستثمار ودرجة الأمان المصرفي.

كما تناولت ٧- دراسة (هناوي-حمرة، ٢٠١٦) أثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي تقدمها المصارف على ربحيتها بالتطبيق على بنك بيمو السعودي الفرنسي باعتباره أول مصرف تجاري باشر أعماله في السوق المصرفية السورية. وكانت مدة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١١ وتوصل الباحث إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين العمولات على التسهيلات المصرفية غير المباشرة وكل من صافي الفوائد والرسوم والعمولات وإجمالي الدخل التشغيلي والعائد على الموجودات.

وللتحقق من أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية استخدمت ٨- دراسة (الرقبيات-)

الفواز، ٢٠١٥) طريقة المربعات الصغرى OLS لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة وبينت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية عن الفترة

٢٠١٤-١٩٨٥

كما تناولت ٩- دراسة (Rasedie & Srinivasan, 2014) دور التسهيلات الائتمانية في زيادة الحصة السوقية للبنوك الاستثمارية في كندا بالتطبيق على ٢٢ بنك تجاري و١٧٨ موظف يعملون في هذه البنوك وتوصلت الدراسة إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دوراً فعالاً ودرجة عالية في زيادة أنشطة البنوك وزيادة حصتها السوقية كما تسهم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بسعر فائدة مناسب بزيادة أعداد العملاء وبالتالي زيادة حجم القروض المقدمة. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور التسهيلات الائتمانية في زيادة الحصة السوقية للبنوك الاستثمارية من وجهة نظر الموظفين بينما ظهرت فروقاً تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل المصرفي.

وهدفت ١٠- دراسة (أبو عمر، ٢٠١٤) إلى تحديد أثر التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات المختلفة من خلال توزيع استبانيتين إحداهما على موظفي التسهيلات الائتمانية الرئيسيين في البنوك العاملة في الضفة وقطاع غزة والأخرى وزعت على قطاعات الاقتصاد المختلفة في قطاع غزة إضافة إلى استخدام المقابلات الشخصية مع مدراء البنوك العاملة في فلسطين وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تهتم بالضمانات المقدمة من العميل لقبول طلب تسهيله ولكنها لم تصل إلى الحد الأدنى لنسبة التسهيلات الائتمانية على الودائع وأن القطاع التجاري كان أكثر جذباً لتلك البنوك.

وللتعرف على أهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية قامت ١١- دراسة (الجعافرة، ٢٠١٢) بتوزيع استبيان على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وتوصلت الدراسة إلى أن القرارات التمويلية تتخذ بشكل صحيح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ويوجد فيها سياسات تمويلية تناسب حالات السوق (ركود، تضخم، كساد).

وتأتي ١٢- دراسة (أبو النصر، ٢٠١٢) بهدف محاولة صياغة مجموعة من الأساليب المحاسبية التي تساعد في ترشيد لقرارات الائتمان والحد من مخاطرها وآثارها السلبية سواء على مستوى البنوك أو على مستوى الوحدات الاقتصادية أو الاقتصاد الوطني ودراسة وتحليل المشاكل العملية التي تواجه صناعة قرارات الائتمان في البنوك التجارية مع بيان أثرها عليها. واعتمد الباحث على أسلوب المقابلات الشخصية المتعمقة غير الموجهة وعناصر منتقاة من خبراء ومديري ومسؤولي الائتمان في بعض البنوك التجارية وإضافة إلى الدراسة المكتبية بالاطلاع على الكتب والدوريات والندوات والوسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث توصل الباحث إلى أنه يحكم منح الائتمان مجموعة من الأسس والضوابط أهمها حرص طالب التمويل على السداد وقدرته على إدارة أعماله بكفاءة والملاءمة بين حجم ونوع الائتمان وبرنامج سداده وأن أخطر مشاكل قرارات الائتمان ما يتعلق بعضها بالوحدات المقترضة والظروف الاقتصادية المحيطة ولا يختلف الأمر في البنوك الأوروبية عنه في البنوك المصرفية رغم اختلاف الأهمية النسبية في كل منهما.

ويلزم وجود التنسيق والتكامل بين الأدوات والأساليب المحاسبية والإدارية التي تعمل على الحد من مخاطر ومشاكل قرارات الائتمان المصرفي في البنوك التجارية.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

قامت الدراسات السابقة بدراسة التسهيلات الائتمانية من عدة زوايا . من جهة المصارف ومن جهة العملاء ومن جهة تأثيرها على الاقتصاد والملاحظ وجود دراسات على مستوى سورية تناولت هذا الجانب. ولكن

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها استفادت من نسبة التسهيلات الائتمانية المنشورة في التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية واختبار علاقتها مع ربحية سهم المصرف وبالتالي تحاول الإجابة عن تساؤل حول ما الفائدة من نشر النسب المحسوبة في التقارير المالية وهل تعطي مؤشراً سريعاً عن حالة المصرف بمجرد الاطلاع والمقارنة بين النسب موضوع الدراسة.

٧- الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التسهيلات الائتمانية:

إن عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها. ومن هنا فإن التسهيلات الائتمانية تشكل أهمية كبيرة للمصارف حيث تعتبر المصدر الرئيسي لإيراداتها مما يدفع إدارات المصارف الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة التي يراعى من خلالها تحقيق أهداف المصرف وإرضاء رغبات العملاء وفق القوانين والتشريعات المصرفية. لذلك تعرف التسهيلات الائتمانية بأنها تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر مستفيد ولغرض محدد. (عثمان، ٢٠١٣)

ويمنح التسهيلات الائتمانية لعدة أغراض منها الإنتاجية لتمويل النشاط الجاري ك شراء المواد الخام أو البضائع بغرض البيع أو لتمويل للنشاط الاستثماري أي يقدم المصرف التسهيلات الائتمانية لأغراض إنشاء مشروعات جديدة أو توسعات استثمارية في مشروعات قائمة أو إحلال وتجديدات الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة . وقد تمنح التسهيلات الائتمانية لأغراض استهلاكية ولا يتم منح هذه التسهيلات إلا في ظروف استثنائية حسب التوسع أو الانكماش في السياسة العامة للدولة. (القطابري، ٢٠١١)

ثانياً: أنواع التسهيلات الائتمانية: (القحمانى - شاهين، ٢٠١٢)

تراعي كافة المصارف في كافة تسهيلات الائتمانية توافر اعتباري السيولة والربحية ومن هنا يتم التركيز على التوفيق بين هذين الاعتبارين حيث أنهما يعتبران متغيران يتحركان بشكل عكسي.

١- التسهيلات الائتمانية من حيث الضمانات: ومنها أ- بدون ضمانات وذلك اعتماداً على المركز المالي للعميل وكفيله حسب الدراسة الائتمانية حولهما مع مراعاة أن يكون التمويل لأغراض التشغيل. حيث أنه قد يمنح المصرف التجاري عميله الذي يثق به قرضاً بدون ضمانات بناء على قوة ومثانة مركزه الملى وسلامة نتائج أعماله. ب- بضمانات حيث تمثل وسائل تأمين المصرف التجاري ضد خطر عميله وتساعد على استيفاء حقه عندما يتعثر عميله في السداد في مواعيد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمان. كما أن وجود الضمان تحت تصرف المصرف يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل وهنا تكون التسهيلات الائتمانية ١- لإصدار خطابات الضمان أي إيداع مبلغ لتأمين نقدي ومن هنا فإن إصدارها لا يترتب عليه دفع أو استلام مبالغ نقدي بالتالي ينعكس هذا الأمر على وظيفة اقتصادية هامة في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية فيقوم المصرف بدور الوسيط المؤتمن بين الأطراف المتعاملة ٢- التسهيلات لخصم أو بضمان كمبيالات محلية وهي تساعد إلى حد كبير في

تنشيط العمليات التجارية وتبسيطها بالتالي انعكاس هذا الأمر على الاقتصاد. ٣- التسهيلات لخصم أو بضمان كمبيالات خارجية وتمنح لعملاء المصارف الذين يعملون في مجال التجارة الدولية حيث تكون أداة

التمويل المناسبة بينهم هي الاعتماد المستندي أو الكمبيالة المستندية حسب الظروف الخاصة والمحيطه بكل من المصدر والمستورد. ٤- التسهيلات الائتمانية بضمان أوراق مالية (أسهم وسندات) وهي قد تكون لحاملها وفيها يتم نقل الملكية بمجرد التسليم والتسلم أو اسمية بالتالي بمثابة الملكية عليها وفي دفاتر الشركة وتختلف هنا إجراءات نقل الملكية. ٥- التسهيلات الائتمانية بضمان نقل البضائع وهي تمنح لعملائها مقابل إيداع البضائع التي يملكونها في مخازن المصرف ويشمل هذا النشاط تمويل قطاعات هامة في مجال التجارة الداخلية والخارجية ومجال الصناعة ومن شأنه مضاعفة مرونة العرض والطلب وزيادة رأس المال.

٢- التسهيلات الائتمانية من حيث آجال استحقاقها: وتشمل القروض متوسطة الأجل بين سنة وخمس سنوات وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية ولها برنامج سداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة. كما تشمل القروض طويلة الأجل حيث تزيد عن خمس سنوات وتمنح للمشروعات الجديدة أو تطوير القائمة. كما تشمل القروض قصيرة الأجل لا تزيد آجالها عن سنة وهي الجانب الأكبر من قروض المصارف وأفضل أنواع توظيفات المصرف وتمنح لتمويل الأنشطة الجارية للعملاء ويتحدد لها برنامج زمني للسداد.

٨- النتائج والمناقشة:

لدراسة علاقة التسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف تم التطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٨. وباحتساب نسب التسهيلات الائتمانية المنشورة في التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة. كما تم استثناء بنك البركة سورية وبنك الشام الإسلاميين كونهما لا يتعاملان بالتسهيلات الائتمانية على خلاف بنك سورية الدولي الإسلامي. تم دراسة علاقة ارتباط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى كل من مجموع الموجودات وإجمالي الودائع مع ربحية السهم. ثم دراسة علاقة نسبة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية مع ربحية السهم. ثم دراسة علاقة النسب الثلاث السابقة مع ربحية السهم للتوصل للإجابة عن السؤال الأساسي هل توجد علاقة بين نسب التسهيلات الائتمانية وربحية السهم؟

الجدول رقم (١) علاقة ارتباط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات و ربحية المصرف

Correlations

النسبة ٤	النسبة ١ ^١	
-.060	1	Pearson Correlation

١- النسبة ١ = نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول ،

النسبة ٤ = ربحية السهم

.248	.	Sig. (1-tailed)
132	132	N
1		Pearson -.060
		Correlation
.	.248	Sig. (1-tailed)
132	132	N

الجدول رقم (١) من إعداد الباحث بالاعتماد على نسب التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ .

نلاحظ أن علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات و ربحية المصرف مقبولة ومتعكسة حيث بلغ الارتباط ٦٠% وسالب. وأن قيمة $p = 0.248$ أكبر من ٠.٠٥ بالتالي توجد علاقة بين نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات و ربحية المصرف وهذا يخالف الفرضية الفرعية الأولى. الجدول رقم (٢) علاقة ارتباط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات و ربحية المصرف

Correlations

النسبة 2	النسبة 4	
-.136	1	Pearson
		Correlation
.060	.	Sig. (1-tailed)
132	132	N
1	-.136	Pearson
		Correlation
.	.060	Sig. (1-tailed)
132	132	N

الجدول رقم (٢) من إعداد الباحث بالاعتماد على نسب التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ .

٢- النسبة ٢ = نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، النسبة ٤ = ربحية السهم

نلاحظ أن علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع و ربحية المصرف ضعيفة وسالبة حيث بلغ الارتباط ١٣.٦% وسالب. وأن قيمة $p=0.060$ أكبر من ٠.٠٥ بالتالي توجد علاقة بين نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع و ربحية المصرف وهذا لا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية. الجدول رقم (٣) علاقة ارتباط نسبة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية و ربحية المصرف

Correlations

النسبة 3	النسبة 4 ³	
.196(*)	1	Pearson Correlation
.012	.	Sig. (1-tailed)
132	132	N
1	.196(*)	Pearson Correlation
.	.012	Sig. (1-tailed)
132	132	N

* Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

الجدول رقم (٣) من إعداد الباحث بالاعتماد على نسب التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨.

نلاحظ أن علاقة نسبة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية و ربحية المصرف ضعيفة حيث بلغت ١٩.٦% وأن قيمة $p=0.012$ أصغر من ٠.٠٥ إذن توجد علاقة بين نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع و ربحية المصرف. وهذا يخالف الفرضية الفرعية الثالثة.

٩ - الاستنتاجات:

١. يمكن الاعتماد على النسب المالية المتعلقة بنسب التسهيلات الائتمانية والمنشورة في التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
٢. إن علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات مع ربحية السهم مقبولة.

٣- النسبة ٣ = نسبة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية، النسبة ٤ = ربحية السهم

٣. إن علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع مع ربحية السهم ضعيفة.
٤. لا توجد علاقة بين نسبة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية مع ربحية السهم وبالتالي يمكن التركيز على النسبتين السابقتين لبناء توقع مستقبلي بخصوص المصرف.

١٠ - التوصيات:

- ١- ضرورة تطبيق هذه الدراسة بعلاقة ارتباط مع نسبة السيولة لما لها من تأثير مباشر على أداء المصارف.
- ٢- محاولة بناء نموذج تنبؤي من خلال الاعتماد على النسب الائتمانية السابقة لمعرفة وضع المصارف مستقبلاً .

١١ - المراجع:

- ١- الجعافرة، أحمد ياسين محمد، ٢٠١٢، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط.
- ٢- الرقيبات، غازي عبد الحميد- الفواز، تركي محجم، ٢٠١٥، أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد ١ . العدد ١.
- ٣- الموسوي، سعدي أحمد حميد، ٢٠١٦، البعد الفلسفي لائتمان وانعكاسه على الاستثمار المصرفي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. جامعة كربلاء. مجلد ٣. العدد ١١ .
- ٤- المغبوب، محمد عبر الحفيظ- القحاصي، مصباح أبو غرارة، ٢٠١٠، التسهيلات الائتمانية وأثرها على منح الائتمان المصرفي دراسة تحليلية بمصرف الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. الجزائر.
- ٥- إبراهيم، رشا يحيى- العمار، رضوان، ٢٠١٨، أثر الديون المتعثرة على سيولة المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية (دراسة تطبيقية). مجلة جامعة البعث. المجلد ٤٠ . العدد ١٩
- ٦- أبو النصر، عصام عبد الهادي، ٢٠١٢، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية، ندوة الديون المتعثرة وسبل علاجها، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص ٣.
- ٧- أبو معمر، فارس محمود- الفليت، خلود عطية أحمد ربحان، ٢٠١٤، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير . الجامعة الإسلامية. غزة
- ٨- بني خالد، صخر مرعي حسن، ٢٠١٧، معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية (دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦) . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد ٥. العدد ١. ص ٣٥٤-٣٧١.
- ٩- حزوري، ٢٠١٨، أثر التسهيلات المباشرة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة). مجلة بحوث جامعة الفرات. مجلد ١١. عدد ٤٢. ص ١٤٨-١٦٨.
- ١٠- حمرة، محمد- هناوي، وائل، ٢٠١٦، أثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية المصارف التجارية دراسة حالة بنك بيمو. مجلة بحوث جامعة البعث. المجلد ٣٨. العدد ٦. ص ١١-٣٩
- ١١- عبد الشرع، عقيل شاكر- الهرموشي، باسم محمد عودة، ٢٠١٦، أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق المالي. مجلة بحوث جامعة القادسية. العدد ١. ص ١-٢٣
- ١٢- محمود، عثمان، ٢٠١٣، إدارة تحليل الائتمان. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- ١٣- منتدى الاستراتيجيات الأردني، ٢٠١٩، التداخل والترابط بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي (أي القطاعات المقترضة أكثر مساهمة في النمو)، ص ١-١٧
- ١٤- *Rasedie & Srinivasan, 2014-The Role of Credit Facilities in Increasing The Market Share of Investment Banks in Canada . Journal of Comparative International of Management. Vol 15. No2. Pp30-62*